

واقع تنافسية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وآفاقه في ظل المخاطر الدولية

The reality of the competitiveness of foreign direct investment in Algeria and its prospects in light of international risks

عبد الحفيظ مسكين⁽¹⁾. مليكة بلفثي⁽²⁾ * داود غديري⁽³⁾

⁽¹⁾ جامعة جيجل، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، الجزائر،
ah.meskine@univ-jijel.dz

⁽²⁾ جامعة جيجل، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، الجزائر،
malika.belfethi@univ-jijel.dz

⁽²⁾ جامعة ميله، مخبر الدراسات الاقتصادية في المناطق الصناعية والدور الجديد
للجامعة، الجزائر، d.ghdiri@centre-mila

تاريخ الاستلام: 2021/11/05؛ تاريخ القبول: 2022/07/07؛ تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبين واقع البيئة الاستثمارية للجزائر، ومستوى أدائها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث ركزت الدراسة على تقييم البيئة الاستثمارية من خلال مجموعة من المؤشرات الخاصة بجاذبية الاستثمار، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على المراجع والمقالات والتقارير التي تصدرها الهيئات الدولية، لوصف وتحليل وتقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج والمؤشرات الاقتصادية، على وجود ضعف استخدام العامل التكنولوجي، والبحث والتطوير في الأنشطة الاقتصادية ونقص في البنية التحتية، وضعف الجهاز المصرفي والسوق المالي بالإضافة إلى حواجز النفاذ المفروضة على دخول المستثمرين الأجانب.

كلمات مفتاحية: الاستثمار؛ الاستثمار الأجنبي المباشر؛ بيئة الأعمال؛ مؤشرات الاستثمار

الأجنبي المباشر.

Abstract:

This study aims to show the reality of the investment environment for Algeria, and the level of its performance in attracting foreign direct investments, and the descriptive and analytical approach was used that depends on references, articles and reports issued by international bodies To describe, analyze and evaluate foreign direct investment in Algeria, The results show mainly: Algeria's are not so promising where the lack of use of technological factor is clear and the fragility of banking system and finance market.

Keywords: Investment; foreign direct investment; business environment; investment attractiveness indicators.

المقدمة:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا كبيرا في تطور الدول وتنمية اقتصادياتها، فهو مصدر مهم لرؤوس الأموال الأجنبية، النظم الإدارية الحديثة المتبعة والتقنيات التكنولوجية المستخدمة في عمليات الإنتاج، إضافة إلى تحفيزه للمستثمرين المحليين على الاستثمار، وتعزيز قدراتهم التنافسية لذلك تسعى العديد من الدول العالمية إلى البحث عن طرق جذب الاستثمار، وترقية قدراتها التنافسية في جذب المستثمرين.

نظرا للأثار الايجابية التي يحققها الاستثمار الأجنبي والمؤهلات التي تمتلكها الجزائر سواء من حيث الموقع أو من حيث توفرها على الموارد الطبيعية، وحجم سوقها حفزها على الاهتمام بشكل كبير بالاستثمار الأجنبي، من خلال العمل على توفير بيئة الأعمال الجاذبة للاستثمار عن طريق توفير كل الظروف اللازمة واستخدام سياسات استقطاب للمستثمرين، ولتقييم مستوى أداء الجزائر في جذب المستثمرين تستخدم مؤشرات الاستثمار كأدوات لقياس فعالية عناصر ومتغيرات عوامل الاستثمار، التي تعطي تحليلا واقعيا لجاذبية بيئة الأعمال، والوقوف على أهم المرتكزات الجاذبة للاستثمار في الدولة ومدى تأثيرها بالمخاطر الدولية خاصة أزمة كوفيد-19، وإصلاح العوامل التي تحد من تدفقه.

وتبعاً لما تقدم يمكننا طرح التساؤل التالي:

ما مدى تنافسية بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر حسب مؤشرات الاستثمار الأجنبي؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- مما هو واقع جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر حسب مؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي؟

- ما هي آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل المخاطر الدولية؟

فرضيات الدراسة:

- تمتلك الجزائر البيئة الاستثمارية التي تتسم بالعديد من المقومات والمحفزات المتكاملة والجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تعتبر المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منخفضة وهذا يساهم في زيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى بلوغ الأهداف التالية:

- التطرق لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول الجزائرية؛
- معرفة التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الوافدة للدولة الجزائرية؛
- تحليل المقومات التنافسية الجزائرية التي تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلالها أطلعنا على البعض منها اخترنا هذه الدراسات لعلاقتها بموضوع دراستنا؛ وهي كآلي:

دراسة للباحثة ولد بن زازة زهرة (2021) بعنوان⁽¹⁾: مكاسب ومخاطر الاستثمار

(1). ولد بن زازة زهرة، مكاسب ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الانتقالية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة عبد الحميد =

الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الانتقالية حالة الجزائر ، حاولت الباحثة من خلال دراستها تحليل وتقييم مناخ الاستثمار ومدى جاذبيته، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي، حيث توصلت الباحثة إلى ضرورة تشجيع الاستثمارات في الصناعة والسياحة، والخدمات، وتحسين البنية التحتية للاتصالات السلوكية واللاسلكية، تحديث الجهاز المصرفي، وتأهيل المؤسسات الاقتصادية، وإعادة النظر في الإطار التشريعي، وضرورة ملائمة مخرجاتها ومتطلبات العمل.

دراسة للباحثة مفتاح صليحة (2020) بعنوان⁽¹⁾: نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية، حاولت الباحثة من خلال دراستها إلى تحديد أثر نوعية المؤسسات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث أظهرت نتائج دراستها وجود ضعف في مؤشرات النوعية المؤسساتية، المتمثلة في مؤشرات الحوكمة ومؤشرات المخاطر السياسية، مما أثر سلباً على التدفق الاستثماري للأجنبي المباشر في الجزائر، ووجود تأثير إيجابي لمؤشرات الحرية الاقتصادية على التدفقات الاستثمارية.

دراسة للباحث سعيدي يحيى (2007)⁽²⁾: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حاول الباحث من خلال دراسته تحليل المحيط الاقتصادي المؤثر على التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى الجزائر، حيث أظهرت نتائج دراسته نقص كبير في المعلومات الاقتصادية، ومشكل تطبيق القوانين وانعكاسه السلبي على تدفق الاستثمارات الأجنبية، وتراجع الاستثمار بسبب الدور السلبي للإدارة والبيروقراطية.

هيكل البحث

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية:

- قراءة نظرية للاستثمار الأجنبي المباشر؛

بن باديس، مستغانم، 2021، ص 325.

(1). مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي لياس، سيدي بلعباس، 2020، ص 227-229.

(2). سعيدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 252 - 253.

- تشخيص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر؛
- تحليل المقومات التنافسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل المخاطر الدولية.

أولاً: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد، نظراً للدور المهم الذي تلعبه المشاريع الاستثمارية في خلق قيمة مضافة للدول.

1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد قامت العديد من الدراسات والهيئات الدولية إلى إعطاء تعريف للاستثمار الأجنبي المباشر، سنتطرق إلى بعضها فيما يلي:

يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: «هو أحد أنواع الاستثمار الدولي⁽¹⁾، يهدف المستثمر الأجنبي من خلاله تحقيق مصلحة دائمة في المؤسسة المضيفة أو امتلاك حصص كبيرة من أسهمها، وتكون العلاقة خلال فترة زمنية طويلة»⁽²⁾.

كما يعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بأنه: «الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة وقادرة على التحكم الإداري بين الشركة الأم والشركة المستقبلة»⁽³⁾.

أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) فتعرفه على أنه: «ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في البلد الأصلي، والذي من خلاله يستعمل أصوله في البلد المضيف وذلك بهدف إدارته»⁽⁴⁾.

من خلال ما سبق يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه المشاريع

(1). عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه، كلية علوم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 50.

(2). عبد السلام أبو جحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، ط1، الإسكندرية، مصر، 1989، ص 13.

(3). محمد عبد العزيز، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن 2005، ص ص 18-19.

(4). هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 15.

الاستثمارية التي يقوم بها المستثمر في البلدان المضيفة بشكل مباشر، باستخدام أصوله من أجل تحقيق مصلحة دائمة.

2. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في الدول المضيفة يمكن إبرازها في العناصر التالية:

- يساهم في موازنة ميزان المدفوعات خصوصا عندما تكون الاستثمارات موجبة للإنتاج، مما يؤدي إلى رفع الصادرات وخفض حجم الواردات وهذا يساعد على تحقيق فائض⁽¹⁾، كما يعتبر مصدرا مهما للنقد الأجنبي من خلال تدفقات رؤوس الأموال للدولة المضيفة⁽²⁾؛

- الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في عمليات الإنتاج المنقولة من طرف المستثمرين للبلد المضيف، واكتساب المهارات التنظيمية والإدارية وزيادة الاعتماد على الموارد المحلية⁽³⁾؛

- يساهم في إعادة هيكلة وتنظيم المؤسسات الإنتاجية وتوجيهها للتصدير، من خلال الرفع من تنافسياتها وهذا يحسن من أداء ميزان المدفوعات، والقدرة على تسديد الديون الخارجية⁽⁴⁾؛

- الإسهام في تنمية الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو وزيادة الناتج الوطني، ورفع مساهمة القطاع الخاص في المجال المحلي والدولي ودفع أفراد المجتمع على إنشاء مشروعات استثمار⁽⁵⁾.

3. المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر

- (1). عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 166.
- (2). نور الدين قدوري، عيسى حجاب، تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية دراسة تحليلية خلال الفترة 2004-2016، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، العدد 37، الجزائر، أفريل 2019، ص 79.
- (3). محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-20.
- (4). Kevin Onwuka, Kutlu Yasar Zoral (2009), **Foreign direct investment and imports growth in turkey**, Journal of Yasar University, n:4, p2359.
- (5). ضيف أحمد، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسبل تنميته، مجلة معارف، العدد 19، ديسمبر 2015، ص 112.

يواجه الاستثمار الأجنبي المباشر عدة مخاطر؛ تتمثل في⁽¹⁾:

- خطر حجم السوق في الدول المضيفة: كلما زاد حجم السوق ساعد ذلك أكثر على جذب المستثمرين الأجانب؛
- خطر التضخم: إن ارتفاع معدل التضخم لا يعكس الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي يؤثر سلباً على الاستثمار؛
- خطر تقلبات أسعار الصرف: إن تقلبات أسعار الصرف المستمرة تؤثر على قيمة عائدات الاستثمار عند تحويلها بعملة المستثمر؛
- البنية الأساسية: إن النقص والخلل في البنية التحتية، يساهم في عدم استقطاب المستثمرين؛
- الاستقرار السياسي: عدم الاستقرار السياسي يعتبر من بين المخاطر التي تضعف الاستثمار الأجنبي.

ثانياً: تشخيص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر

للاستثمار الأجنبي المباشر دور مهم في تنمية الاقتصاد الوطني، فهو مصدر للعملات الأجنبية، ومحفز لإقامة الشركات الجديدة، ويساهم في زيادة الدخل الإجمالي ومصدر مهم للتوظيف وتنمية الأسواق المحلية، وعليه سوف نتطرق إلى مستوى التقدم الذي حققته الجزائر خلال السنوات الأخيرة في جذب المستثمرين الأجانب.

1. تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

حسب الشكل (1) أدناه شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر تبايناً خلال السنوات الأخيرة، ففي سنة 2012 بلغت قيمة التدفقات 1499 مليون دولار، ثم تراجعت إلى أن حققت تدفق سلبى سنة 2015 بقيمة -584.5 مليون دولار حيث شهدت هذه الفترة انخفاضاً في متوسط السعر السنوي للبرميل من النفط الخام إلى 53.07 دولار للبرميل⁽²⁾، وهذا ساهم في عجز الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات بقيمة

(1). يوسف مسعداوي، تسير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية، أبحاث اقتصادية وإدارية، مجلد 02، العدد 03، 2008، ص ص 183-184.

(2). بنك الجزائر، تقرير التطور البنكي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2015، ص 59.

27.54 مليار دولار⁽¹⁾، وسجل عجز في الميزانية العامة بلغ 2553.2 مليار دينار⁽²⁾، وتراجع احتياطي الصرف بقيمة 144.13 مليار دولار⁽³⁾، ليعود للارتفاع سنة 2016 بقيمة 1.637 مليون دولار، وفي سنة 2018 بلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 1.506 مليون دولار، ويعود هذا الارتفاع مقارنة بالسنوات السابقة إلى التحسن في المؤشرات الاقتصادية للجزائر، حيث تراجع العجز في الميزان التجاري للجزائر إلى 7.46 مليار دولار⁽⁴⁾، وارتفاع صادرات البلاد إلى 41.115 مليار دولار وذلك نظرا لارتفاع صادرات المحروقات حيث بلغت 38.897 مليار دولار⁽⁵⁾.

شكل رقم 1: أرصدة و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من 2012-2018

أرصدة و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2019، ص 56.

(1). نفس المرجع، ص 64.

(2). نفس المرجع، ص 77.

(3). نفس المرجع، ص 66.

(4). بنك الجزائر، تقرير التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2018، ص 43.

(5). نفس المرجع، ص 48.

أما سنة 2020 فقد بلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر 1125 مليون دولار، أما رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر فقد بلغ 33086 مليون دولار من نفس السنة، حيث ارتفع مقارنة بسنة 2019 المقدر 31960 ملون دولار⁽¹⁾.

2. مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

لقد شهدت الجزائر خلال سنة 2018 انجاز 18 مشروع استثماري أجنبي وارد خاص بـ 17 شركة ساهمت في خلق 10349 منصب شغل؛ محققة بذلك تطورا في المشاريع الاستثمارية منذ سنة 2013 إلى غاية 2017، حيث تصدرت مشاريع التخزين المرتبة الأولى ضمن أهم 10 قطاعات الخاصة بالمشاريع الاستثمارية بـ 3300 مشروع استثماري، ثم الاستثمار في مجال المعادن بـ 3150 مشروع تليها الاستثمارات في مجال العقارات بـ 1730 مشروع، ثم البناء ومواد البناء بـ 1467 مشروع، تليها المنسوجات بـ 928 مشروع و بعدها السيارات 747 مشروع ثم الصيدلة بـ 244 مشروع، وأخيرا الاتصالات بـ 234 مشروع استثماري، يساهم في انجاز تلك المشاريع مجموعة من الدول المستثمرة في الجزائر، إذ تعتبر الصين أولى الدول المستثمرة في الجزائر بتكلفة 3.539 مليون دولار من خلال 5 شركات عن طريق 10 مشاريع، تليها سنغافورة بتكلفة 3.151 مليون دولار لثلاثة مشاريع، ثم اسبانيا بتكلفة قدرها 2.565 مليون دولار خاصة بـ 10 مشاريع، ثم تركيا بتكلفة 2.313 مليون دولار ناتجة عن 4 مشاريع، ثم تليها ألمانيا بتكلفة 380 مليون دولار خاصة بـ 7 مشاريع، تليها جنوب إفريقيا بتكلفة 350 مليون دولار ناتجة عن مستثمر في شركة واحدة، وبعدها فرنسا بتكلفة 330 مليون دولار ناتجة عن 12 مشروع خاص بـ 10 شركات فرنسية، تليها سويسرا بـ 330 مليون دولار، ثم إيطاليا بـ 232 مليون دولار، تليها المملكة المتحدة بـ 212 مليون دولار⁽²⁾.

أما سنة 2020 تم إنجاز 6 مشاريع استثمارية بتكلفة 77 مليون دولار، ساهمت هذه المشاريع في توفير 251 وظيفة جديدة⁽³⁾.

(1). المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واأتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2021، ص.49.

(2). المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واأتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2018، ص.61.

(3). المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واأتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2021، ص.36.

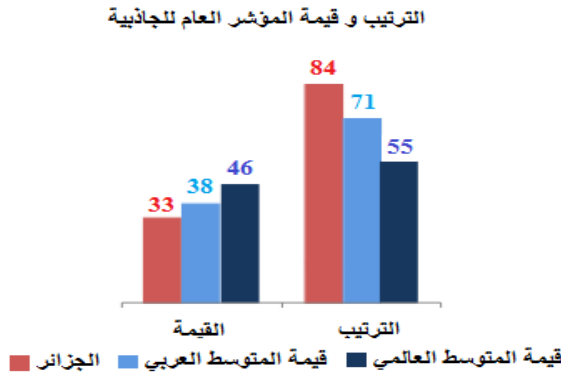
ثالثاً: تحليل المقومات التنافسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتطلب توفير المتطلبات الأساسية للاستثمار، والتركيز على تطوير العناصر والمتغيرات اللازمة والمكونة لكل مؤشر، ولكي تتمكن من ذلك على الجزائر أن تعرف واقع أدائها حسب مؤشرات الجاذبية للاستثمار حتى تتمكن من معرفة توجهات المناخ الاستثماري في البلد، والقيام بالإصلاحات اللازمة لخلق بيئة استثمارية جذابة للمستثمرين للأجانب.

1. الوضع الإجمالي لجاذبية الجزائر من المؤشر العام للجاذبية

حسب الشكل رقم (2) نجد أن الجزائر حسب المؤشر العام للجاذبية لسنة 2019 قد حققت متوسط أداء قدره 33 نقطة وهو قريب من قيمة المتوسط العربي البالغ 38 نقطة، وبالمعدل العالمي البالغ 46 نقطة وحققت المرتبة 84 عالمياً. وهذا يدل على تراجع أدائها الاستثماري مقارنة بسنة 2018 الذي حققت فيه متوسط أداء قدره 34 نقطة ومتوسط عربي 41 نقطة ومتوسط عالمي 47 نقطة⁽¹⁾.

شكل رقم 2: الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية الخاص بالجزائر لسنة 2019



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سابق، ص 56.

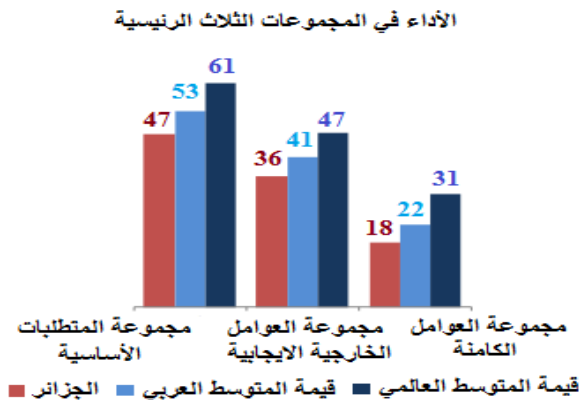
(1). المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2018، ص 60.

يعود هذا الانخفاض إلى المناخ الاستثماري الذي يتميز بها الاقتصاد الجزائري والشروط والقوانين واللوائح التي تحد من التدفقات الاستثمارية، من بينها عدم استقرار سعر الفائدة وسعر الصرف، عدم وجود تناسق بين الأماكن المخصصة للمشاريع الاستثمارية ومدى توفر النقل الذي يساهم بشكل كبير في تكلفة المشاريع والعمليات الإنتاجية، فالجزائر إلى غاية يومنا لا تزال تعاني من ضعف البنية التحتية وعدم وجود لخطط استراتيجية مدروسة، تراعي فيها خصائص المناطق الملائمة للاستثمار وبناء شبكة توزيع تتلاءم معها، وكذلك شروط تقديم ميزان فائض بالعملة الصعبة وهذا يصعب عملية تحويل رؤوس الأموال، بالإضافة إلى ضعف الأسواق المالية في الجزائر، وضعف التطبيق الإلكتروني في شتى الميادين.

2. أداء الجزائر من مؤشر المتطلبات الأساسية

إن النجاح في استقطاب المستثمرين الأجانب يتطلب توفير جملة من العناصر المكونة لهذا المؤشر على المستوى الاقتصادي والمالي؛ حيث حققت الجزائر متوسط قيمته 47 نقطة مقارنة مع متوسط الدول العربية المقدر بـ 53 نقطة، ومتوسط الأداء العالمي المقدر بـ 61 نقطة.

الشكل رقم 3: أداء الجزائر في المجموعات الثلاث الرئيسية لسنة 2019



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سابق، ص 56.

ويتكون هذا المؤشر من المتغيرات التالية : مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي، ومؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية ومؤشر بيئة أداء الأعمال. بلغ الترتيب العالمي للجزائر حسب الأداء الاقتصادي الكلي المرتبة 19 عالميا، وحققت المرتبة 86 عالميا حسب مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، والمرتبة 97 حسب متغير البيئة المؤسسية والمرتبة 100 عالميا حسب بيئة أداء أعمالها⁽¹⁾.

أول مؤشر هو الأداء الاقتصادي الكلي للجزائر الذي شهد تباطأ في النمو بسبب تراجع الإنتاج في قطاع المحروقات، ففي سنة 2017 قدر إجمالي الناتج الداخلي قيمة 18906.6 مليار دينار بمعدل نمو 1.6%، في حين بلغ معدل النمو الخاص بالقطاع خارج المحروقات 2.6%، كما شهد الاقتصاد الجزائري عجز في الموازنة العامة واختلال في أسعار الصرف⁽²⁾، أما معدل التضخم حسب الديوان الوطني للإحصائيات فقد بلغ سنة 2019 معدل 2.7%، فهو يؤثر على التدفقات الاستثمارية المباشرة حيث يساهم في زيادة تكاليف الإنتاج وخفض معدلات الربح للمشاريع، وبالتالي يؤثر على تراجع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر⁽³⁾؛ والجدول أدناه يبين ترتيب الجزائر عالميا مع متوسط ترتيب الدول العربية لسنة 2019 حسب المتغيرات الفرعية .

الجدول 1: ترتيب الدولة عالميا مقارنة مع متوسط ترتيب الدول العربية وفق مكونات مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي لسنة 2019

المؤشرات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم	أزمات سعر الصرف	نسبة الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي	الدين العام الإجمالي إلى الناتج الإجمالي
متوسط ترتيب عالميا	6	85	104	14	03

(1). المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2019، ص56.

(2). بنك الجزائر، تقرير التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2017، ص ص 14-47.

(3). صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص 14 .

متوسط ترتيب الدول العربية عالميا	57	74	75	52	49
----------------------------------	----	----	----	----	----

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سابق، ص 57.

تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تحسنت على المرتبة 6 عالميا متفوقة بذلك على متوسط ترتيب الدول العربية المقدر بـ 57، ويمكن إرجاع ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار النفط، وهذا اثر بالإيجاب على الميزانية العمومية والديون، أما معدل التضخم فقد حققت الرتبة 85 عالميا بأداء ضعيف مقارنة مع أداء ترتيب المتوسط العربي البالغ 74، ساهم ذلك في انخفاض المستوى الإنتاجي في الجزائر وعدم استقرار أسعار الصرف.

ثاني متغير هو الوساطة المالية والقدرات التمويلية أي الإمكانيات المالية للدولة الجزائرية، ولفعاليتها يشترط أن تتسم بالوضوح في استراتيجياتها النقدية والإجراءات الضريبية، ومدى فعالية أسواقها المالية التي تساهم في جذب المستثمرين، لقد شهدت الجزائر خلال الفترة 2014-2017 نسبة عجز مالي 0.935% من الناتج المحلي، وعجز الإيرادات الضريبية بنسبة 0.333% من الناتج المحلي الإجمالي، كما سجلت تراجع صافي الأصول الأجنبية بـ 10.8% لسنة 2017، ويرجع ذلك إلى تراجع الأصول الأجنبية بنسبة 11%، وعجز في الموازنة العامة الذي بلغ حوالي 9 مليار دولار، وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من 39238 مليار دولار، سنة 2014 إلى 41509 مليار دولار سنة 2017، ويعود ذلك إلى سياسة الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر خلال هذه الفترة، كما سجلت ارتفاع العائد على الأصول بنسبة 1.9% سنة 2019⁽¹⁾، كما أن دور البورصة في الجزائر يعد ضعيف ومن بين أسباب ذلك انعدام التصريح الشفاف للأصحاب المشاريع بقيمة النشاط الحقيقي لمشاريعهم، وهذا يؤثر على دور الأسواق المالية بالسلب ويضعف نسبة الادخار الوطني، تلك العوامل أثرت على جذب الاستثمارات الأجنبية، والجدول التالي يبين ترتيب الجزائر عالميا مع متوسط ترتيب الدول العربية لسنة 2019 حسب المتغيرات الفرعية.

(1). نفس المرجع، ص ص 19-21.

الجدول 2: ترتيب الدولة عالميا مقارنة مع متوسط ترتيب الدول العربية وفق مكونات مؤشر الأداء
الوساطة المالية والقدرات التمويلية لسنة 2019

المؤشرات	العمق المالي للأسواق المالية	النفاذ المالي	الكفاءة المالية للأسواق المالية
ترتيبها عالميا	105	93	67
ترتيب المتوسط العربي	63	64	54

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان
الصادرات، مرجع سابق، ص 57.

ثالث متغير هو بيئة أداء الأعمال الذي يعتبر بمثابة البيئة الحاضنة، يتضمن هيكلة المؤسسات الجزائرية وطرق تنظيمها والقوانين التي تنظم آلية، إضافة إلى العوامل السياسية والإجراءات الحكومية التي تنظم عملها، والقيود التي تفرضها الدولة على تحويل العملات الأجنبية، بالرغم من الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر إلا أنها لا تزال تطبق بعض القيود التي تحد من التوسع الاستثماري الأجنبي المباشر، كإجبار المستثمر الأجنبي على أن يكون لديه شريك محلي بنسبة 51% من استثماراته، وكذلك سوء الإدارة وعدم تسريع عمليات التسجيل وإصدار التصاريح، والطلبات المبالغ فيها الخاصة بوثائق ملفات المستثمرين؛ وحسب هذه المتغيرات حققت الجزائر الرتب التالية سنة 2020⁽¹⁾:

جاءت رتبة الجزائر حسب مؤشر بيئة أداء الأعمال 157 عالميا، حققت رتبة 80 عالميا في عنصر التعامل مع حالات الإعسار، ورتبة 179 عالميا في حماية المستثمرين، ورتبة 152 عالميا في عنصر بدء العمل التجاري، ورتبة 113 عالميا في تنفيذ العقود، ورتبة 181 عالميا في الحصول على الائتمان.

3. أداء الجزائر من مؤشر العوامل الكامنة

حسب الشكل رقم (3) أعلاه الذي يتضمن أداء الجزائر حسب مؤشر العوامل الكامنة، نلاحظ أنها حققت متوسط قدره 36 نقطة مقارنة مع المتوسط العربي المقدر بـ 41 نقطة،

(1). المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2021، ص 14.

والمتوسط العالمي 47 نقطة؛ يقوم هذا المؤشر على متغيرات مهمة تتمثل فيما يلي⁽¹⁾:

حجم السوق الجزائري وسهولة النفاذ إليه، حسب هذا المتغير يعتبر أداؤها ضعيف حيث حققت المرتبة 101 عالميا سنة 2019، ويرجع ذلك للقيود المفروضة على المستثمرين الأجانب، وصعوبة الإجراءات الإدارية والقوانين للاقتصاد الجزائري التي تحد من التدفقات الاستثمارية؛

مؤشر الموارد الطبيعية والبشرية يسعى المستثمرين للبحث عن العمالة المنخفضة التكاليف، والدول الغنية بالمواد الطبيعية، حيث حققت الجزائر المرتبة 51 عالميا سنة 2019، ويعود ذلك لتوفرها على الموارد الطبيعية كالنفط والغاز، بالإضافة إلى توفر اليد العاملة؛

عنصر التكلفة حققت الجزائر المرتبة 55 عالميا، وهو يتضمن مجموعة من العناصر الأساسية، حققت الجزائر من خلالها المراتب التالية سنة 2019⁽²⁾:

ضريبة العمل والمساهمات برتبة 16 عالميا مقارنة بترتيب المتوسط العربي البالغ 61، إجمالي معدل الضريبة من الأرباح التجارية برتبة 7 عالميا.

عنصر الأداء اللوجستي حققت الجزائر المرتبة 92 عالميا، ويعود ذلك لارتفاع التكاليف اللوجستية في الجزائر التي تساهم في رفع أسعار المنتجات النهائية مما يجعلها أقل قدرة على المنافسة في السوق؛ وهو يتضمن جملة من العناصر التي تبرز الأداء الفعلي له، حققت الجزائر من خلالها الرتب التالية سنة 2019⁽³⁾:

مؤشر أداء التجارة عبر الحدود حققت الجزائر المرتبة 101 عالميا، وكفاءة أداء التخليص الجمركي برتبة 103 عالميا، كفاءة البنية التحتية للتجارة والنقل برتبة 83 عالميا، أداء الشحن الدولي برتبة 96 عالميا، جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية برتبة 93 عالميا، تتبع وتعقب الأداء برتبة 83 عالميا، زمن انجاز الإجراءات برتبة 91 عالميا.

(1). المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2019، ص 56.

(2). نفس المرجع، ص 57.

(3). نفس المرجع، ص 57.

مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حققت الجزائر المرتبة 71 عالميا، وهو ضعيف بالرغم من الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وهذا يؤكد فشل سياستها المتبناة، لذلك لابد من توفير الهياكل الرئيسية التي تدعم تطبيقها في جميع المجالات؛ يتكون من مجموعة العناصر التي تساهم في تفعيله، والجدول التالي يبين ترتيب الجزائر عالميا مع متوسط ترتيب الدول العربية لسنة 2019 حسب المتغيرات الفرعية.

الجدول 3: ترتيب الدولة عالميا مقارنة مع متوسط ترتيب الدول العربية وفق مكونات مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لسنة 2019

المؤشر	اشتراكات الهاتف	مستخدمي الانترنت	اشتراكات الهاتف النقل
الترتيب عالميا	64	76	67
ترتيب المتوسط العربي	50	50	54

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سابق، ص 57.

4. أداء الجزائر حسب مؤشر العوامل الخارجية الايجابية

يتمثل في العناصر التي تمكن الدولة من الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتكوين علاقات مستدامة ومدى استخدامها للتكنولوجيا بالإضافة إلى عوامل أخرى؛ حسب الشكل رقم (3) المدرج سابقا بلغ متوسط أداء الجزائر حسب هذا المؤشر 18 نقطة وهو دو مستوى منخفض، مقارنة مع متوسط الدول العربية البالغ 22 نقطة، ومتوسط عالمي قدره 31 نقطة.

ويندرج ضمن هذا المؤشر عنصرين أساسيين؛ وهما⁽¹⁾:

عنصر اقتصاديات التكتل إن وجود الاتفاقيات والشراكة بين الدول، يساهم في تسهيل استقطاب المستثمرين الأجانب، حيث حققت الجزائر المرتبة 53 عالميا؛ ويندرج ضمنه جملة من العناصر التي تعكس أداء الجزائر تمكنت من خلالها تحقيق الرتب

(1). نفس المرجع، ص 56.

التالية سنة 2019⁽¹⁾ :

عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة من الدول تحصلت على الرتبة 82 عالميا، بمستوى ضعيف مقارنة بترتيب المتوسط العربي المقدر ب 71، رصيد الاستثمار الأجنبي الوارد للدولة كنسبة من الإجمالي العالمي برتبة 67 عالميا، مقارنة مع ترتيب المتوسط العربي المقدر ب 65.

عنصر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي الذي حققت الجزائر فيه المرتبة 96 عالميا؛ ويعتبر هذا العنصر جد مهم بالنسبة للمستثمرين الذين يرغبون في تحقيق التميز لمنتجاتهم، وهو يتضمن جملة من المتغيرات التي تساهم في فعاليتها، حققت الجزائر من خلالها الترتيب التالي لسنة 2019⁽²⁾ :

مؤشر تطور السوق برتبة 96 عالميا بأداء ضعيف مقارنة مع ترتيب متوسط الأداء العربي المقدر ب 76، مؤشر تطور بيئة الأعمال برتبة 94 عالميا بمستوى أقل من ترتيب متوسط الأداء العربي المقدر ب 83، مخرجات المعرفة والتقدم التكنولوجي برتبة 94 عالميا، مؤشر الحكومة الالكترونية برتبة 87 عالميا.

5. أداء الجزائر حسب مؤشر مخاطر الدولة

ويصدر هذا المؤشر عن مؤسسة Fitch Solutions يشمل ثلاثة أبعاد للمخاطر؛ وهي⁽³⁾ :

مؤشر المخاطر الاقتصادية: وهو يوضح مقدار المخاطر والمرونة في مواجهة الأزمات الاقتصادية، حيث سجل المؤشر على المدى القصير 45 وهو دون المتوسط العالمي المقدر ب 51 ويعود ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم وتقلبات أسعار الصرف وتراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أما على المدى الطويل فقد حققت الجزائر متوسط أداء أقل من المتوسط الدولي بسبب عدم استقرار الأسعار.

مؤشر المخاطر السياسية: وهو يبين مدى تأثير الأعمال بالسياسة وانعكاسها على

(1). نفس المرجع، ص 57.

(2). نفس المرجع، ص 57.

(3). المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2020، ص ص 22-30.

الاقتصاد، سجلت الجزائر أداءً أقل من المتوسط العالمي للمخاطر السياسية على المدى القصير بـ 45، أما على المدى الطويل فقد حققت 55 وهي أقل من المتوسط العالمي المقدر بـ 61.

مؤشر المخاطر التشغيلية: يتطرق لسوق العمل، التجارة والاستثمار، الخدمات اللوجستية، الجريمة والأمن، حققت الجزائر من خلال هذا المؤشر 40 وهو أداء أقل من المتوسط العالمي المقدر بـ 50 ويعود ذلك إلى نقص في البنية التحتية للنقل وسهولة التداول، وجودة المرافق بالرغم من الجهود المبذولة من أجل الإصلاح من طرف الدولة، والتدخل الحكومي في العمليات الاقتصادية.

من بين المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خطر التضخم وذلك لارتفاع معدلاته، فحسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات من المتوقع أن يبلغ المعدل 3.5 سنة 2020، وهو مرتفع مقارنة بمعدل التضخم العالمي 3.2، وفي سنة 2021 يتوقع أن يكون معدل التضخم 3.8، وهو مرتفع مقارنة مع معدل التضخم العالمي 3.4، ويعود ذلك لعدة أسباب منها ضعف الإنتاج في القطاعات خارج المحروقات وارتفاع الأسعار، كما توقعت ارتفاع نسبة الدين الإجمالي الحكومي إلى 57.2 سنة 2020 و 66.6 سنة 2021، وتوقع تحقيق عجز في الميزانية العامة بنسبة 16.4 سنتي 2020 و 2021⁽¹⁾.

حسب مؤشر فيثش للمخاطر حققت الجزائر مرتبة 145 عالمياً، وهو يركز على ثلاثة أبعاد أولها المخاطر السياسية حققت الجزائر 45.4 على المدى القصير، و 56.7 على المدى الطويل سنة 2020، ثانيها المخاطر الاقتصادية حيث حققت 47.3 على المدى القصير، و 49 على المدى الطويل من سنة 2020، ثالثها مخاطر التشغيل حققت الجزائر 39.9 سنة 2020⁽²⁾.

أما حسب مؤشر التنافسية العالمي الذي يقيس القدرة التنافسية، من خلال الاستقرار الاقتصادي الكلي وتبني تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وحجم السوق والبنية

(1) The Arab Investment Export Credit Guarantee Corporation, **Algeria Economic indicators international trade**, 2020, p 17.

(2). المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2021، ص 20.

التحتية فقد تحسن ترتيب الجزائر من 92 سنة 2018 إلى 89 سنة 2019⁽¹⁾.

رابعا: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المخاطر الدولية

كان لجائحة كوفيد-19 تأثير سلبي على الاقتصاد الدولي بسبب تأثر القطاعات الحيوية بالغلق الكلي أو الجزئي، الذي عرفه العالم خلال سنة 2020، وبالتزامن مع انخفاض في أسعار النفط، وتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بصدمات الطلب السلبية وتوقف الإنتاجية وتراجع الأرباح، حيث ساهمت الأزمة في انخفاض أرباح الشركات الأجنبية المستثمرة، ففي هذه الفترة أعلنت 41 شركة عن انخفاض أرباحها و تراجع إنتاجها، كما أظهرت نتائج عينة مكونة من أفضل 5000 شركة عالمية أن 80% تقريبا منها توقعت تراجع أرباحها خلال سنة 2021⁽²⁾، كما ساهمت الأزمة في تكثيف عمليات الاستثمار الأجنبي في قطاع الصحة، وأدت إلى تباطؤ اتفاقيات الاستثمار الدولية⁽³⁾.

لقد تأثر الاقتصاد الجزائري هو الآخر بتداعيات الأزمة، وانخفاض أسعار النفط مما انعكس على الناتج المحلي الإجمالي، وقيمة التجارة الخارجية، وتراجع الموازنة العامة والمديونية الحكومية، فحسب تقرير مؤسسة ضمان الصادر في ديسمبر 2021 سيكون معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي 3.2% خلال سنة 2021، ومعدل تضخم (متوسط سنوي) 3.5%⁽⁴⁾، وتشير التقديرات إلى أن تأثير الأزمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سوف يحمل خسارة 21% من أرباح الشركات المتعددة الجنسيات، في حالة قياما بإعادة استثمار حصة من أرباحها، وخسارة 42% في حالة إعادة الاستثمار الكلي لأرباح الشركات⁽⁵⁾، كما توقع صندوق النقد العربي توقع أن يتأثر الاقتصاد الجزائري بسبب ارتفاع الموازنة العامة للدولة، وتأثرها بالتطورات في أسواق النفط والتداعيات

(1). نفس المرجع، ص 24.

(2). هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، الإنتاج الدولي بعد الجائحة، الأمم المتحدة، 2020، ص ص 23-26.

(3). نفس المرجع، ص 17.

(4). المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير آفاق اقتصاديات العربية في ظل جائحة كوفيد-19، الكويت، 2021، ص 22.

(5). المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2020، ص ص 33-36.

الناجمة عن أزمة كوفيد-19، والتكاليف الاقتصادية الناتجة عن ذلك خاصة الحاجة إلى القيام بإصلاحات في بيئة الأعمال الجاذبة للاستثمارات الأجنبية، فقد توقع سني 2020 و2021 مواصلة ارتفاع معدل التضخم، بسبب تذبذب أسعار المواد الغذائية والأوضاع الداخلية في الدول الجوار، وعدم استقرار أسعار صرف كل من الدولار واليورو، وتأثير أسعار النفط العالمية⁽¹⁾.

الخاتمة:

من خلال دراستنا قمنا بدراسة واقع جاذبية البيئة الاستثمارية للجزائر للاستثمارات الأجنبية، من خلال تحليل مكانة الجزائر من مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقييمها بالأداء العالمي والعربي، كما تناولنا أهم مؤشرات المخاطر وتصنيف الاقتصاد الجزائري حسبها، وهذا يوضح مواضع الخلل التي تحد من التدفقات الاستثمارية نحو الجزائر وأفاقها في ظل أزمة كوفيد-19؛ وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- هناك ضعف في أداء الجزائر حسب مؤشر المتطلبات الأساسية للاستثمار، بسبب نقص الأداء المالي و القدرات التمويلية، ومشكل تحويل الأموال وتفشي الفساد في السنوات الأخيرة؛

- هناك ضعف في أداء الجزائر حسب مؤشر العوامل الكامنة بسبب الحواجز الجمركية؛ والرقابة على السلع المستوردة وزيادة التكاليف، وصعوبة النفاذ للأسواق الجزائرية؛

- كما أنها حققت نتائج مرضية من حيث مدى توفرها للموارد الطبيعية واليد العاملة؛

- ضعف أداء الجزائر حسب مؤشر الأداء اللوجستي، بسبب ضعف البنية التحتية والهياكل الاقتصادية، ونقص في استخدام التقنيات الحديثة والتكنولوجيا؛

- تأثر البيئة الاستثمارية في الجزائر بسبب ارتفاع التضخم، وعدم استقرار أسعار الصرف وصعوبة التحويل، ونقص الاستثمار في قطاع خارج المحروقات.

بعد تقييم مستوى أداء الدولة الجزائرية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ وبالنظر إلى النتائج المتوصل إليها والمذكورة أعلاه نقدم الاقتراحات التالية:

- التركيز على إزالة العوائق والعراقيل التي تحد من تدفق الاستثمار الأجنبي للدولة

(1). صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، 2020، ص ص 21-32.

- الجزائرية، خصوصا السياسات الجمركية والضريبية المتبعة وإعطاء الحوافز والإعفاءات الضريبية؛
- بناء قاعدة قوية للبنية التحتية للتجارة الخارجية، وتوسيع شبكة النقل والتخزين بشكل يسهل عمليات نقل المنتجات وتخزينها؛
 - بناء وإعادة تنظيم القطاع المصرفي والمالي، وترقية الأسواق المالية؛
 - استخدام العامل التكنولوجي، وتشجيع البحث والتطوير في جميع الأنشطة الإنتاجية داخل الدول؛
 - تحسين البيئة المؤسسية للاستثمار من خلال توفير البيئة الإدارية الفعالة، وتسهيل الإجراءات الإدارية؛
 - ضرورة تعديل التشريعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لمتطلبات اقتصاد السوق، والانفتاح الاقتصادي على الأسواق العالمية؛
 - عقد اتفاقيات من أجل ضمان الاستثمار بين الدول، التي تمتلك رؤوس أموال للاستثمار، ومواجهة مخاطر الاستثمار وتسهيل التدفقات الاستثمارية بينها.